

مفتي تنظيم الجهاد".... هو اللقب الذي اشتهر به الدكتور عمر عبدالرحمن أستاذ التفسير بكلية أصول الدين في **جامعة الأزهر** منذ اتهامه في أكتوبر 1981 بالافتاء بكفر الرئيس أنور السادات و وجوب اسقاط نظام حكمه و منذئذ يلقيه قادة التيار الجهادي في مختلف أرجاء العالم بالشيخ المجاهد.

د.عمر أحمد عبد الرحمن ولد بقرية بالجمالية في محافظة الدقهلية بمصر سنة 8391، وفقد البصر بعد عشرة أشهر من ولادته، و عندما بلغ الحادية عشرة من عمره كان قد أتم حفظ القرآن الكريم كاملاً ، ثم التحق بالمعهد الديني بدمياط ودرس به أربع سنوات حصل بعدها على الشهادة الابتدائية الأزهرية، ثم التحق بمعهد المنصورة الديني ودرس فيه حتى حصل على الثانوية الأزهرية عام 0691، ثم التحق بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة ودرس فيها حتى تخرج منها في 1965 بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف. بعدها تم تعيينه في وزارة الأوقاف إماماً لمسجد في إحدى قرى الفيوم، ثم حصل على شهادة الماجستير، وعمل معيداً بالكلية مع استمراره بالخطابة متطوعاً، حتى قامت الادارة بإيقافه عن العمل في الكلية عام 1969 بسبب آرائه السياسية، وفي أواخر تلك السنة رفعت عنه عقوبة الإيقاف، لكن تم نقله من وظيفة معيد بالجامعة إلى إدارة الأزهر بدون عمل.

واستمرت المضايقات الأمنية له دون انقطاع حتى تم اعتقاله في 31 أكتوبر 0791 بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر بسبب افتائه في خطبة الجمعة بعدم جواز صلاة الجنائز علي عبدالناصر باعتباره كافراً، فتم اعتقاله بسجن القلعة لثمانية أشهر حتى أفرج عنه في 01 يونيو 1971.

وبعد الإفراج عنه، ورغم كل المضايقات الأمنية التي تعرض لها بعد خروجه من السجن إلا انه واصل دراساته العليا، فتمكن من الحصول على الدكتوراه، وكان موضوعها "موقف القرآن من خصومه كما تصوره سورة التوبة"، وحصل على "رسالة العالمية" بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، إلا انه تم منعه من التعيين كمدرس بجامعة الأزهر.

واستمر المنع حتى صيف 1973 عندما استدعته جامعة الأزهر وأخبرته بوجود وظائف شاغرة بكلية البنات وأصول الدين، وتم تعيينه في فرع جامعة الأزهر بأسسوط، وفي عام 1974 أرادت زوجة الرئيس السادات تمرير قانون جديد للأحوال الشخصية يمنع تعدد الزوجات، ويمنع الطلاق إلا على يد القاضي، ووقف العديدون ضد هذا القانون ، وكان د.عمر عبدالرحمن واحداً من هؤلاء المعارضين، و كان حينئذ مدرساً بكلية أصول الدين بأسسوط، فقاد مسيرة من طلاب فرع جامعة الأزهر بأسسوط، التقت مع مسيرة أخرى لطلاب جامعة أسسوط عند مبنى المحافظة، وسلم د.عمر إلى محافظ أسسوط وثيقة احتجاجية باسم الجامعتين تعترض على هذا القانون لأنه مخالف للشريعة الإسلامية، وطالب بمنع إقراره.

وقد ظل الدكتور عمر مدرسا بكلية أصول الدين بأسسوط حتى عام 7791 حيث أعير للتدريس بكلية البنات بالرياض حتى سنة 1980 حيث عاد إلى مصر عندما شعر أنه مضيق عليه أمنيا بالمملكة السعودية.

وفور عودته أصبح أحد أبرز المحاضرين في الندوات الدينية التي كان يقيمها شباب الجماعات الإسلامية في جامعات بني سويف (كانت وقتها تسمى جامعة القاهرة فرع بني سويف) و المنيا و أسسوط، و صار وجها معروفا بمعارضته الشديدة لنظام الرئيس السابق أنور السادات، و من هنا رشحه كرم زهدي لقيادة تنظيم الجهاد الذي كان اندمج لتوه بقيادة محمد عبدالسلام فرج مع مجموعة الصعيد، و رغم أنه كانت

هناك ترشحات أخرى إذ كان عبود الزمر يرجح رفاعي سرور و كان آخرون يرجحون حافظ سلامة لكن كل منهما رَفَضَ فاستقر الأمر على اختيار الدكتور عمر ليصير زعيما و مفتيا للتنظيم الجديد، و رغم أن الخلافات ما لبثت أن دبت بين تنظيم الجهاد و مجموعة الصعيد بقيادة كرم زهدي الأمر الذي أدى لانقسامهما إلى تنظيمين مختلفين مرة أخرى إلا أن الدكتور عمر ظل شخصية محترمة من كافة الأطراف بسبب علمه و مواقفه الصلبة في مواجهة النظام الحاكم رغم ظروفه الصحية.

وفي سبتمبر 1981 صدر ضد الدكتور عمر عبد الرحمن قرارا بالاعتقال ضمن قرارات التحفظ المشهورة، فتمكن من الهرب، حتى تم القبض عليه في أكتوبر 1981 وتمت محاكمته في قضية اغتيال السادات أمام المحكمة العسكرية بتهمة التحريض على اغتيال الرئيس

السادات فبرأته المحكمة، لكنه ظل محبوسا حيث تم تقديمه مرة أخرى لمحكمة أمن الدولة العليا بتهمة قيادة تنظيم الجهاد و تولي مهمة الافتاء بالتنظيم، وحصل على البراءة أيضا في هذه القضية. و أثناء فترة سجنه التي استمرت ثلاث سنوات، دأب د.عمر عبد الرحمن على الاجتهاد في كل أنواع الطاعات من الصيام وقيام الليل ونحو ذلك، وقد كان يداوم على قيام الليل بجزء كامل من القرآن كل ليلة، حتى إن بعض إخوانه كانوا يتعبون من متابعتهم له، بل كان البعض يتهرب من الصلاة خلفه، هذا وهو يومها كهل مصاب بعدة أمراض، وهم شباب في العشرينيات من أعمارهم.

وفي السجن قاد عبود الزمر جبهة واسعة من كافة المجموعات الجهادية، و كان من أهدافها استغلال الزخم الاعلامي المصاحب لعملية محاكمة تنظيم الجهاد من أجل إعلان فكر الجهاديين و الترويج له، وأيد د.عمر الفكرة لكنه فوض الأمر لعبود الزمر و معه بقية القادة لكنه بعد ذلك تردد في قبول فكرة الترافع في المحكمة اعلانا للفكر الجهادي حسب تخطيط عبود، و عندئذ استعان عبود بقيادة الجماعة الاسلامية (مجموعة الصعيد) كي يقنعه بالفكرة فاقنع و نفذها بجراءة منقطعة النظير و أعلن بوضوح في هذه المرافعات موقفه من أنظمة الحكم التي لا تطبق الشريعة الاسلامية، وفقدانها للشرعية بسبب امتناعها عن تطبيق شرع الله حسب رأيه، حتى كان محاموه يشفقون عليه

من أن تتخذ أقواله تلك دليل إدانة ضده، فكانوا يتدخلون ليقولوا للمحكمة؛ إنه لا يقول هذا الكلام بصفته متهماً في القضية، وإنما بصفته واحداً من علماء المسلمين.

وقد تم طباعة هذه المرافعات فيما بعد بدار الاعتصام بالقاهرة بعنوان "كلمة حق" وهذا هو كتابه الذي مازالت تروجه المواقع الجهادية على الانترنت حتى الآن بجانب رسالته للدكتوراه.

ورغم أنه لم يغمس كثيراً في الخلاف الذي دار بين مجموعة الصعيد من جهة وبين سائر المجموعات الجهادية من جهة أخرى بشأن ما سمي وقتها بولاية الضرير إلا أنه انحاز فيه لجانب مجموعة الصعيد و صار منذئذ أمير التنظيم الذي أنشأته حينئذ مجموعة الصعيد و اشتهر فيما بعد باسم "الجماعة الإسلامية"، ورغم انحيازه هذا ظل حتى الآن محترماً من جميع الأطراف بسبب مواقفه التي كانت و مازالت تلهب حماس الجهاديين بكافة أطرافهم رغم اعتراضهم على توليه الامارة بسبب ظروفه الصحية.

وخرج د. عمر من السجن في 2 أكتوبر 4891، و عاد مرة أخرى لممارسة دوره في الدعوة و العمل الاسلامي في اطار الجماعة الاسلامية، وحاولت الأجهزة الحكومية الحد من حركته الدؤوبة؛ فعرضوا عليه أن يولوه الخطابة في مسجد كبير بمدينة الفيوم التي كان يقيم فيها، وكان هدفهم من ذلك تحجيمه في نطاق الفيوم فقط بطريقة غير مباشرة كما فعلوا مع غيره من الدعاة المشهورين حينذاك، وقد فهم الشيخ عمر عبدالرحمن ذلك فرفض ذلك العرض، مفضلاً أن يكون داعية حراً يجوب البلاد.

و في عام 1986 قام أحد مخبري مباحث أمن الدولة باطلاق الرصاص على شاب اسمه شعبان راشد، وهو يهم بالصاق إعلان عن محاضرة للدكتور عمر بمدينة أسيوط، واثرت اثارة الشباب، رغبة في الانتقام، ولكن د.عمر عبدالرحمن رأى أنه لا يصح التورط في أي عمل يجبر الشباب إلى معركة مع الشرطة، بل إنه ذكر - في مؤتمر عقد بتلك المناسبة - أنه علم أن الشباب ينوون الخروج عقب المؤتمر بمسيرة تجوب أرجاء المدينة، وناشدهم أن لا يفعلوا ذلك وأن ينصرفوا في هدوء، حتى لا يتخذ ذلك ذريعة لتدخل أمني.

وجاء بعد المؤتمر مجموعة من رجال الأزهر مبعوثين من قبل محافظ أسيوط، الذي قال - بحسب روايتهم - إنه يريد شكر الشيخ على منعه الشباب من القيام بتلك المسيرة، حيث حمى بذلك البلد من شر كبير، وقالوا له: (إن المحافظ يريد أن يقابلك ليشكرك بنفسه) لكن الدكتور عمر أصر على رفض هذا العرض، ولما رأوا إصراره عرض شيخ المعهد الديني بأسيوط أن يتم لقاءه بالمحافظ في بيته هو - أي بيت شيخ المعهد - لكن الشيخ أصر على رفضه، وحدثهم بما لا يعرفونه عن هذا المحافظ، وأنه كان من قبل مسؤولاً أميناً كبيراً في مدينة بورسعيد، وكان يقوم بنفسه بتعذيب شباب الاسلاميين هناك، حتى إنه ضرب أحدهم على خصتيه ضرباً شديداً، وقال الشيخ لهم؛ إنه لا يمكنه أن يصافح يدأ يعلم أنها أوقعت أذى بمسلم.

واستمر د.عمر ناشطاً في الجماعة الاسلامية كأبي شاب بل أنشط من الشباب أنفسهم متحملاً ما يلقاه في سبيل ذلك من التضييق والاعتقال، حتى فرض الأمن عليه حصاراً، مُنع بمقتضاه من الخروج من مدينة الفيوم، ولكنه واصل نشاطه في هذا الحيز الذي حددوه له، كما كان يسجل بعض الشرطة ويرسلها للمناطق الأخرى.

وكان أحياناً يتنكر ويقوم بالتسلل إلى خارج الفيوم متنقلاً بين محافظات الصعيد، وقام في سبيل ذلك بالعديد من المغامرات التي يتخوف من القيام بها المبصرون. و من ثم فقد فرض عليه الأمن الإقامة الجبرية، فمنعه من الخروج من منزله، إلا إلى المسجد القريب للصلاة مأموماً فيه، ثم انتهى الأمر أخيراً بمنعه من الخروج من منزله أصلاً.

وفي تلك الفترة أرسل أكبر ولدين له للقتال في أفغانستان، وقد كانا في مقتبل العمر، فلم يزد عمر أكبرهما حينذاك عن ستة عشر عاماً، هذا مع حاجته وحاجة الأسرة إليهما، إذ كان بقية أولاده لا يزالون أطفالاً صغاراً.

وبعد ذلك سمح له الأمن بالسفر لأداء العمرة و من هناك سافر لعدة دول منها بالطبع باكستان حيث التقى بقيادة الجهاديين في معسكرات العرب في بيشاور وكانت محطته قبل الأخيرة في السودان حيث تمكن من الحصول على تأشيرة الدخول للولايات المتحدة من السفارة الأمريكية في الخرطوم عام 1990 ومنها غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم الايقاع بالدكتور عمر عبر المباحث الفيدرالية الأمريكية هناك وذلك بدفع شخص من أصل مصري للعمل على توريطة في قضية اعتبر أتباع الدكتور عمر عبد الرحمن أنها من إعداد المباحث الفيدرالية الأمريكية، انتهت بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة، استناداً لقانون قديم لم يطبق منذ الحرب الأهلية الأمريكية.

و من غرائب هذه القضية أنه كان من بين الأشرطة السمعية التي قدمتها المباحث الفيدرالية للمحكمة على أنها من أدلة الإدانة شريط تم تقديمه للمحكمة بطريق الخطأ، وهو يحوي مكالمات هاتفية بين ضابط من المباحث الفيدرالية وبين العميل المصري المدعو عماد سالم، وفيه يشرح الضابط لذلك العميل كيف يمكنه الإيقاع بالدكتور وتوريطة في القضية، وأن عليه أن يحاول استدراجه للحصول منه على أقوال يمكن أن تعد جرائم يعاقب عليها القانون.

واعتبر دفاع الدكتور عمر وأتباعه أن هذا الشريط وحده كان كافياً لنسف كل التهم الموجهة للدكتور عمر عبد الرحمن، على أساس أن القانون الأمريكي يمنع استدراج شخص لإيقاعه في خطأ يحاسب عليه القانون، لكن القاضي لم يأخذ بهذا الدفاع.

ومن غرائب هذه القضية أيضا أن هيئة المحلفين قد برأت د.عمر من قضية محاولة تفجير "مركز التجارة العالمي"، ومن كل التهم المنسوبة إليه، باستثناء تهمتي التحريض على اغتيال الرئيس مبارك أثناء زيارة كانت مقررة وقت ذاك إلى نيويورك، والتحريض على قتال الجيش الأمريكي، والشكوك تحيط من كل جانب باعتبار الأقوال المنسوبة للدكتور تحريضا بالمعنى القانوني.

لكن على كل حال فالرئيس مبارك لم يزر نيويورك في تلك الفترة، كما أنه لم تحدث أي هجمات ضد الجيش الأمريكي، بل لم يتم الشروع في أي من "الجريمتين"، فكانت عقوبة التحريض على جريمة لم تتم، بل لم يشرع فيها، هي السجن مدى الحياة، مع حرمان الدكتور عمر من حق المتهم في الإفراج عنه بعد مضي نصف المدة إذا كان حسن السير والسلوك، وهو الحق المقرر في القانون الأمريكي وغيره من القوانين المعاصرة!!

إذن لقد استقر المطاف بالدكتور عمر عبدالرحمن في سجون أمريكا، منذ عام 1993 و حتى الآن.

واثر صدور الحكم على الدكتور عمر عبدالرحمن بالسجن في الولايات المتحدة أصدر تنظيم الجهاد بقيادة أيمن الظواهري بيانا يهدد فيه بضربات انتقامية ضد حكومات مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة لكن شيئا من ذلك لم يحدث، و اثر احتلال العراق واتساع نشاط الجهاديين هناك نشرت العديد من المواقع الجهادية على الانترنت مقالات تدعو الجهاديين في كافة أنحاء العالم وخاصة في العراق لأسر أمريكيين و افتدائهم بالدكتور عمر و لو اقتضى الأمر افتدائه بألف أمريكي حسب تعبير أحد المقالات، كما دأب رموز الجهاديين من مختلف الجنسيات مثل أيمن الظواهري و أبو محمد المقدسي وغيرهما على التذكير بما يسمونه محنة سجن الدكتور عمر الذي اعتبروها جزء من محنة الأمة الاسلامية، وغذى من هذه المشاعر التقارير المتعددة التي تتواتر من حين لآخر عن أن الدكتور عمر عبد الرحمن يلقي في السجن معاملة مهينة و تعذيبا معنويا بالغا و منعا من الرعاية الصحية و الانسانية رغم أنه رجل ضرير طاعن في السن يعاني من العديد من

الأمراض المزمنة فضلا عن انه عالم من علماء المسلمين، و مازال الدكتور عمر يتمتع باحترام و تقدير بالغ من قبل الجهاديين البارزين على مستوى العالم ليس بسبب علمه فقط و لكن بسبب موقفه المتحفظ على مبادرة وقف العنف منذ صدورها من قادة الجماعة الاسلامية رغم صعوبة الظروف التي يعانها في السجن.

و رغم ذلك فما زال قادة الجماعة الاسلامية يعلنون احترامهم و تقديرهم له و يطالبون بالافراج عنه و يخصصون له جانبا مهما من منتداهم على موقع الجماعة على شبكة الانترنت، و ذلك ليس فقط لأنهم جميعا تتلمذوا عليه و لكن أيضا لأنه كان و ما يزال يمثل لهم قيمة معنوية كبرى.

ولم تقتصر مطالبة الافراج عن الدكتور عمر على الجهاديين و على الجماعة الاسلامية بل طالبت أصوات عديدة من الاخوان المسلمين بالافراج عنه عبر مواقعهم على الانترنت أيضا، و يبلغ الدكتور عمر الآن 74 عاما و مع ذلك لم ترسل الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن اي اشارة تدل على قرب الافراج عنه

كاتب المقالة : عبد المنعم منيب

تاريخ النشر : 12/01/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfara.com